توجيه الشاهد الشّاذ في ضوء القرائن النّحوية عند تمّام حسّان "دراسة تطبيقية على شواهد النواسخ في النحو"

الدكتورة/ نادية فريج فرج القرشي
أستاذ مساعد (قسم اللغة والنحو والصرف)
جامعة أم القرى– كلية اللغة العربية المملكة العربية السعودية
nfqurashi@uqu.edu.sa

Interpreting Irregular Poetic Evidence in Light of Grammatical Contextual Indicators According to Tammam Hassan

Dr. Nadia Freij Al-Qurashi
Umm Al-Qura University

المستخلص

كثيراً ما أوقفتني الحيرة في حكم النحاة على النصوص بالشذوذ، وقد نطق بها عربي فصيح في زمن الاحتجاج، فقد كان العربي ينطق سليقة، لا اتباع للقواعد النحوية، إلى أن وقفت على نص للدكتور تمام يقول: "فالقرائن تتضافر على إيضاح المعني الوظيفي النحوي، والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعاً لا يقاس عليه، أو شاذاً، أو قليلاً، أو نادراً، أو خطأ" (١)

ومن ثم كانت فكرة هذا البحث الهادف إلى تجلية النصوص الشعرية بدراسة القرائن، وإخراجها جراء ذلك من دائرة الشذوذ الذي وسمت به نتيجة الاقتصار على قرينة العلامة الإعرابية ،وكان من أهم ما توصلنا إليه من نتائج: أن في توظيف نظرية تضافر القرائن معنوية و لفظية، وإغناء بعضها عن بعض في وضوح المعنى ما يثبت صحة كثير من الروايات المرفوضة، و قبول صور التراكيب المختلفة التي عدّها القدماء من الشذوذ؛ لمخالفة القاعدة والتي اتخذت من بوصلة العامل والعلامة الإعرابية تفسيرا يكاد يكون فرديا في دراستها، لكنها تخالف معايير المنهج التعليمي للعربية، فتخرج من إطار النماذج المقننة وفق قواعد الكثرة في تعليم من ليس من أهل العربية ؛ لأن عدم درايتهم الكافية بقواعد الترخص، وتساهلهم بالعلامة الإعرابية اعتمادا على غيرها قد يخل بالمعنى، وفيه ما يلغي ما اشترطه النحاة من شروط في إعمال بعض الأدوات الناسخة، وفيه ما يؤيد رأي الفريق الكوفي، ولا يعيب عليهم توسعهم في الروايات وقبولها، كما أن معظم الضرورات الشعرية كانت من باب الترخص في القرائن لظهور المعنى.

Abstract

It has often puzzled me how grammarians have judged certain texts as irregular (shadh), even though they were articulated by eloquent Arabs during the era of linguistic authority. Arabs spoke naturally, without adherence to grammatical rules. My curiosity was piqued when I came across a statement by Dr. Tammam, who said: "Contextual indicators work together to clarify the functional grammatical meaning, and one indicator may become unnecessary when another suffices. Understanding this truth explains much of what grammarians have deemed as unmeasurable, irregular, rare, or erroneous."
Thus, the idea of this research emerged, aiming to clarify poetic texts by studying contextual indicators and, as a result, removing them from the realm of irregularity to which they were confined due to the exclusive reliance on the grammatical inflectional marker. One of the most significant findings of this study is that employing the theory of the interplay of contextual indicators, both semantic and verbal, and allowing some indicators to compensate for others in clarifying meaning, proves the validity of many rejected narrations and accepts various syntactic structures that early grammarians deemed irregular due to their deviation from established rules. These structures were often analyzed almost exclusively through the lens of the agent and the inflectional marker, leading to interpretations that contradict the pedagogical standards for teaching Arabic. Such interpretations fall outside the framework of standardized models based on frequency, particularly in teaching non-native speakers who lack sufficient knowledge of linguistic flexibility rules and who may overly rely on indicators other than the inflectional marker, potentially distorting the meaning. This study also challenges the conditions set by grammarians for the application of certain grammatical tools, supports the Kufan school of thought in their broader acceptance of narrations, and validates their inclusivity. Furthermore, most so-called "poetic necessities" can be understood as instances of permissible flexibility in contextual indicators, as the meaning remains clear.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فمن المعلوم أن الغاية الأساسية التي قام عليها النحو هي "تفسير المعنى" من خلال دراسة التراكيب اللغوية وتحليلها، بيد أن هذه الغاية سارت بين القدماء والمحدثين في اتجاهين:

الأول: اتجاه الاهتمام بالعلامة الإعرابية، فجلّ دراسات القدماء واختلافاتهم ومناقشاتهم حول الشواهد نثرية وشعرية، يقتصر على قرينة العلامة الإعرابية، وما تؤديه من معنى في التراكيب من خلال فكرة العامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، ونتيجة هذا الاهتمام بالعلامة الإعرابية فقد كان حكمهم على النصوص العربية التي يُترخص فيها بالعلامة الإعرابية بالشذوذ تارة، وبالنّدرة تارة أخرى، أو إخراجها من دائرة الصحة إلى دائرة الخطأ، أو اللجوء إلى التأويل الذي ملأ كتب النحاة نتيجة الاقتصار على هذه القرينة في دراسة التراكيب.

الثاني: اتجاه المحدثين وعلى رأسهم الدكتور"تمام حسان"، وهو توظيف القرائن اللفظية والمعنوية والحالية المختلفة في دراسة الظواهر النحوية والعلاقات بين التراكيب، بحيث لا تُعطى العلامة الإعرابية أكثر مما تُعطى أي قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسؤولة عن وضوح المعنى، ولا تستعمل مفردة، وإنما تجتمع متضافرة في الدلالة على المعنى النحوي وتنتجه[١]

ومن ثم يهدف هذا البحث إلى إعادة النظر وإشغال الفكر في دراسة ما عده النحاة

شاذاً، أو مسموعاً لا يقاس عليه، من خلال توظيف القرائن المعنوية "قرائن التعليق كالإسناد والتخصيص والمخالفة"، واللفظية "كالرتبة، والعلامة، والتضام والربط، والمطابقة"، والحالية "المقام" كما أوردها د. تمام حسان، إذ أننا بهذه الدراسة قد نقطع بصحتها، وجواز استمرار القياس عليها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- تجلية النصوص النثرية والشعرية بدراسة القرائن، وإخراجها جراء ذلك من دائرة الشذوذ الذي وسمت به نتيجة الاقتصار على قرينة العلامة الإعرابية.
- إعادة صوغ القاعدة النحوية بناء على قاعدة كبرى هي "وضوح المعنى مع أمن اللبس"، لا الإعراب.
- توسيع دائرة القياس على المسموع، إذ الحكم بالصحة على النص يكون باعتبار وضوح المعنى، بناءً على تضافر القرائن.
- الترجيح بين آراء المدرستين بناء على هذا النهج في تفسير الشواهد.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة تهدف إلى تفسير الشّاذ على ضوء نظرية "تضافر القرائن" كما عرفت عند الدكتور تمام حسان، وأهم ما حصلت عليه في توظيفها هي دراسة قام بها د/ أحمد خضير علي بعنوان "أثر القرائن في توجيه المعنى عند أبي حيان في تفسير البحر المحيط ، فلم تكن دراسة تخدم الشواهد الشّاذة.

إشكالات البحث:

هل بإمكاننا من خلال هذا التطبيق أن نطرح الشاذ من القول الفصيح في زمن الاحتجاج؛ اعتماداً على القرائن في إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، والإجابة عن هذا الإشكال تحتاج إلى الإجابة عمّا يلي:

- ما القرائن المسؤولة عن إيضاح المعنى النحوي عند تغيير الحركة الإعرابية بما لا يقضيه موقعها من السياق، أو حذفها.
- ما القرائن المسؤولة عن إيضاح المعنى النحوي عند تقديم مالا يجوز تقديمه أو تأخير ما لا يجوز تأخيره.
- ما القرائن المسؤولة عن إيضاح المعنى النحوي عند مجيء ما اشترط النحاة فيه أن يكون مشتقاً جامداً.
- ما أثر دراسة القرائن في اختلاف المدرستين البصرية والكوفية إزاء الشواهد المختلف عليها.
- وأخيراً: هل يمكننا اطراح العامل والاعتماد على نظرية القرائن في تفسير الظواهر النحوية.

منهج البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي المبني على استقراء شواهد الخزانة ثم تحليلها وفق هذا المنهج.

خطة البحث: تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: القرائن النحوية

المبحث الأول: أنواع القرائن عند تمام حسان.

المبحث الثاني: نظرية تضافر القرائن واطِّراح العامل عند د تمام حسان.

الفصل الثاني: قرائن الترخّص

المبحث الأول: قرائن الترخص في قرينة العلامة الإعرابية.

المبحث الثاني: قرائن الترخص في الرتبة.

المبحث الثالث: قرائن الترخص في الأداة

الفصل الأول: القرائن النحوية

المبحث الأول: أنواع القرائن عند تمام حسان

أولا: القرائن المعنوية:

قرينة الإسناد: وهي العلاقة الرابطة بين جزئين، والمفيدة في تفسير المعنى النحوي كالفاعلية ، والعلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، وتحتاج إلى قرائن لفظية تعين على تحديد هذا المعنى النحوي، كالإسناد بين اسمين أو فعل واسم، وملمح النوع والعدد والجنس والعلامة(٢).

التخصيص: هي قيود الإسناد المفهمة لمعنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، وهي قرينة معنوية كبرى تتفرع منها عدة قرائن كالتعدية (المفعول به)، والمعية (المفعول معه)، والتفسير (التمييز)، والظرفية (المفعول فيه) ،والملابسة (الحال) ،والإخراج (الاستثناء) ، والغائية (المفعول لأجله) ، والتحديد والتوكيد (المفعول المطلق)(٣).

النسبة: وتشير إلى العلاقة النسبية بين حروف المعاني ومعنى الحدث الذي في علاقة الإسناد، أو هي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة (حروف الجر) كابتداء الغاية وانتهائها والاستعلاء والمصاحبة والإلصاق والتشبيه والمجاوزة إلى آخره، والمعنى الذي تفيده الإضافة النائبة عن حرف اللام(٤).

التبعية: قرينة معنوية يندرج تحتها أربع قرائن هي العطف والنعت والتوكيد والإبدال،

تتضافر معها قرائن لفظية لازمة كالمطابقة والعلامة الإعرابية والرتبة(٥).

المخالفة: هي تلك القرينة المعنوية التي تفسر اختلاف حركة المبنَي لاختلاف المعنى كحركة المستثنى المنقطع، وحركة تمييز كم الاستفهامية مخالفة لها عن تمييز كم الخبرية(٦).

وكل ما سبق من قرائن معنوية تنطلق عند النحاة القدماء من بوصلة العامل "الحدث". والذي يطلب بكونه حدث فاعلا ومفعولا وزمانا ومكانا، وكل ما يتبع معمولاته من وصف أو بدل أو توكيد أو بيان حال أو إخراج، فهو ضمن دائرة إعماله، والتزام الضبط لها بالحركات كما نطقت بها العرب من ضم وفتح ؛ لأسباب ذكرها النحاة من اختيار الضم للفاعل والنصب للمفعول(٧).

وباعتبار تلك البوصلة في تقعيد القواعد النحوية ظهر الكثير من الصور المرفوضة للنظم كتقدم المعمول على العامل وعدم جواز إعمال العامل في ظاهر الاسم وضميره – كما في باب الاشتغال– وضعف العامل وقوته، والعامل المعنوي وما يختص به من قواعد.

وكل ما يخالف قواعدهم من ترخص في العلامة الإعرابية أو الرتبة أو الأداة أو الصيغة أو التضام، عدّ شاذ أو مؤول أو خاصّ بلغة، لما تشير إليه بوصلة العامل والقواعد المبنية على وجودها من خطأ، والحق أنها من ظواهر التّرخص، وإغناء القرائن معنوية أو لفظية عن بعضها في تفسير المعنى ووضوح القصد وحصول الفهم؛ فيُترخَّص في بعضها.

ثانيا: القرائن اللفظية:

العلامة الإعرابية: وهي أكثر ما اعتمد عليه النحاة في تعيين المعاني النحوية، ونظرية

العامل وما يترتب عليها من تعلق العامل بالمعمول وظهور الحركة على آخره في حال الرفع والنصب والجر، ويرى الدكتور تمّام حسّان أنها بمفردها لا تعين على تحديد المعنى النحوي، ولا قيمة لها بدون تضافر القرائن عند تعذر الإعراب وكل ما أثير حولها من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدت إلى النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف(٨).

وأقول إن السلف لم يهملوا القرائن الأخرى من معنوية ولفظية، بل استعانوا بها في تحديد المعنى في العلاقات بين مفردات الجملة كخطوة ثانية عند تعذر الإعراب.

ولهم عبارات كثيرة في توضيح المعنى النحوي من بوصلة تلك القرائن غير العلامة الإعرابية كإيضاح معنى التقليل بعد حذف الواو اعتمادا على قرينة التضام، وقرينة الأداة بعد حذف الخافض، وقرينة الرتبة في ضرب موسى عيسى، إلا أن نظرية العامل والعلامة الإعرابية قد اتخذت سمتا متواترا في مؤلفات النحو أغفل غيرها من القرائن في دراسة الشواهد الفصيحة شعرا ونثرا.

أضف إلى ذلك حصرهم في توضح تلك المعاني على ما تمّ جمعه من نصوص فصيحة ، والوقوف على ما نطقت به العرب مضبوطا بالحركة الإعرابية في وضع القاعدة ، وبرأيي أنه ذلك المستوى الرسمي المشترك من اللغة، وترك غيرها مما لم يلزم هذا الضبط الشكلي واعتباره شاذا، وهو المستوى الآخر للغة من الخطاب الدراج والحياة العامة، وكونه منطوقا بالألسن فلا بد وأن يظهر بصورة أقل من نصوص اللغة الرسمية المشتركة شعرا ونثرا.

وهو في حقيقته اللغوية صحيح جائز سليم مفهوم بالنظر إلى قرائن أخرى لم تكن ظاهرة لأول وهلة كالحركة الظاهرة، ولا تقل أهمية عنها في تحديد المعنى النحوي.

الرتبة: علاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقع كل منها من الآخر على معناه(٩).

وهي نوعان قرينة محفوظة: كرتبة ماله الصدارة في الكلام والصفة والموصوف.

وغير محفوظة كرتبة المبتدأ والخبر ورتبة الفاعل والمفعول به.

الصيغة: ولها دور كبير في تحديد العلاقات السياقية، فهناك أفعال تدل بصيغتها على المشاركة فتطلب فعلا غير مفرد، والفعل اللازم لا يتعدى، والمبتدأ والفاعل لا يكونا إلا اسمين(١٠).

وقد ورد عند القدماء تحديد تلك المعاني الصرفية للصيغ من المطاوعة والطلب واللزوم، إلا أنه –كما ذكرت سابقا– كان الاعتماد على الحركة الظاهرة في تحديد المعنى سمتا شائعا جعل من القرائن الأخرى خطوة ثانية عند تعذر الإعراب.

المطابقة: قرينة لفظية تبين عن الارتباط في المعنى بين المتطابقين في العلامة والشخص والعدد والنوع والتعيين(١١).

الربط: قرينة لفظية تعين على تحديد المعنى النحوي بعود ضمير أو إعادة لفظ، أو وقوع حرف الفاء في جواب الشرط، أو لام الابتداء في خبر إن أو بالإشارة(١٢).

التّضام: وهو استلازم أحد العنصرين النحويين إلى عنصر آخر، ويعبر عنه بالتلازم أحيانا فلا وجود لفعل دون فاعل أو موصول دون صلة ولا صفة دون موصوف(١٣).

وللقدماء أقوال متفرقة في كتب النحو في تفسير العلاقة النحوية بالتّضام، إلا أن هيمنة عامل والعلامة الإعرابية جعلها ضمنا لا أساسا كالحركة، وفي مرتبة دونه عند اختلال حركة الإعراب بما لا يتناسب والقاعدة.

الأداة: فكل أداة سواء أكانت داخلة على الجمل أو على المفردات، يتطلب بعدها شيئا بعينه وعلامة إعرابية يترتب ظهورها على ضمّها(١٤).

كالدلالة على المعية بعد واو المعية والدلالة على الشرط والجزاء بعد أدوات الشرط.

نظرية تضافر القرائن عند تمّام حسّان:

تتلخص نظرية تضافر القرائن فيما يلي:

١- طرح العامل وجعل العلامة الإعرابية واحدة من عدة في تحديد المعنى النحوي، والاستعانة بها جميعا وعلى مستوى واحد في فهم علاقات السياق بين مفرداته إذ إن الحركة الإعرابية قرينة قاصرة لهذا التحديد قي حال تعذر الإعراب أو انشغاله بالمحل، أو المحل الإعرابي للمبنيات.

٢- قد تغني بعض القرائن عن بعضها البعض في تفسير العلاقات السياقية خاصة عند أمن اللبس.

٣- الإعراب بالقرائن دون النظر للعامل، فالاسم مرفوع على الفاعلية ؛ لاسميته، ورتبته، وقيامه بالحدث، والمبتدأ مرفوع على الابتدائية بالنظر إلى قرائن عدة هي الرتبة والعلامة والاسمية والإسناد إليه ...إلى آخره، وكل ما أوردته سلفا يعرضه الدكتور تمام بصورة واضحة في مؤلفاته(١٥).

وما أود إضافته في هذا البحث توظيفها عمليا في دراسة الشواهد الشاذة على ضوء تضافر القرائن المعينة على تحديد المعاني النحوية للسياق مما يغني عن تأويلات كثيرة وتقديرات مختلفة تطويعا للقاعدة، أو وصفها بالشذوذ والنّدرة أو عدّها من الضّرائر.

ولكثرتها اقتصر البحث على الشواهد الشعرية في أبواب النواسخ، ففي دراستها بهذه

الكيفية نظرة شاملة وآلية جديدة في تحديد المعاني النحوية وتفسير المقصود للعلائق بين المفردات في السياق، والتعليل للخروج عن القاعدة بإغناء قرينة تدل على المقصود بأخرى، وكم الشواهد في بطون الكتب النحوية بحاجة لمثل هذا التوظيف والذي لم نراه في دراستهم إلا عند ابن هشام في التّعليل لترك لام الابتداء – فارقة بين الإثبات والنفي – في خبر إن المهملة حيث قال: وقد تغني عنها قرينة لفظية نحو: إن زيدٌ لن يقوم أو معنوية كقوله: وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ" (١٦).

الفصل الثاني: قرائن الترخّص في الشواهد الشاذ

تقديم

للشذوذ درجات عدة ذكرها ابن جنّي (١٧) منها ما هو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا.

فالأول: ما يصح في الكلام وفقا لقواعد العربية، ولكنه لم يسمع، والثاني: ما هو مخالف لتلك القواعد وورد السماع به –وهو مجال دراستنا في هذا البحث–، والثالث: ما هو مخالف للقاعدة مع عدم ورود السماع به.

ونحن في هذه الدراسة للثاني منها نبين عن صحتها؛ إذ أن السماع يقطع بذلك، فما الذي يجعل العربي ينطق بها مترخصا مع وضوح المعنى للسامع؟! إنها عبقرية الفطرة اللغوية، وهي بحق تستحق البحث والدراسة.

المبحث الأول: شواهد الترخّص في العلامة الإعرابية:

١- **نصب خبر إنّ:** في قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جنحُ الليل فلتأتِ وليكن خطاك خفافًا إنّ حُراسَنا أُسدًا(١٨)

وقد خرّجه النّحويون على النحو الآتي: أن (أسدا) حال من الخبر المحذوف، وتقدير

الكلام (إن حراسنا تلقاهم أُسدا)، أو بنصبه على المفعولية بفعل محذوف تقديره (يشبهون أُسدا)، أو أنه لغة لبعض العرب[١٩].

دراسة الشاهد على ضوء نظرية تضافر القرائن:

بتوظيف تلك القرائن نجد جملة منها قد أغنى عن العلامة الإعرابية وتحديد المعنى النحوي للسياق في كون (أُسد) خبر إنّ.

قرينة معنوية (الإسناد): وهي علاقة تفيد إسناد الخبر إلى الاسم مع جملة من القرائن اللفظية التي تقطع بذلك المعنى وهي:

الأداة: والتي يقتضي ضمّها للجملة اسما وخبرا مع إفادة التوكيد.

الرتبة: وقد جاءت كلمة أُسدا في ترتيبها المحفوظ خبرا لـ إنّ.

قرينة المطابقة: بالنوع والعدد، حُراس وأُسد كلاهما جمع لمذكر.

كل تلك القرائن متضافرة قد أغنت عن علامته الإعرابية، فترخّص الشاعر في تركها؛ لوضوح بإغناء غيرها من القرائن.

ويقال مثل هذا في كل ماورد من شواهد ترخّص فيها القائل في رفع خبر أخواتها.

كقوله: يا ليت أيامَ الصِّبا رواجِعا[٢٠]

وقوله:

كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمةً أو قَلمًا مُحَرّفا[٢١]

وسمع عنهم " لعل أباك منطلقا"[٢٢].

مع إضافة قرينة الربط بالضمير المستتر في المشتق (قادمة)، وبالعطف في الشاهد الثاني.

والقول بإغناء تلك القرائن اللفظية عن العلامة الإعرابية أولى من التأويل بالتقديرات؛ إذ عدم التقدير أولى من التقدير.

أو الحكم عليها بالرفض أو الشذوذ مع ورودها في النّصوص الفصيحة، فهي صحيحة إلا أنها مخالفة لقوانين التعلم وقد رسمها القدماء لمن ليسوا من أهلها، والقياس عليها لا يصح لغير عربي بالفطرة، لعدم دراية من ليسوا من أهلها وتمكنهم من التّرخص فيها بما لا يخل بالمعنى ويفسده؛ فلا يكون الفهم والبيان؛ لذا كان اعتماد القدماء على ما هو ظاهر من تلك القرائن في مؤلفاتهم التي قُصِد منها أن يلحق بالعربية من ليسوا من أهلها، إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وتُرك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس.

يدل عليه قول أبي علي الفارسي " لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن القياس إلى السماع "[٢٣]

مما يجعلنا نقول إن التّرخص في هذه القرائن بمثابة المهارة ونعني بها – مهارة التّخلي عن قرينة تدل على المعنى اعتمادا على غيرها في البيان – وإتقانها يحتاج إلى عبقرية العربي وسلامة الفطرة اللغوية .

وقد ورد مثل هذا الترخّص في نموذج اللغة الأعلى القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[٢٤] كإشارة إعجاز في تحدي تلك العبقرية، في آيات قليلة إذ نزوله على الناس كآفة يراعي من ليس من أهلها في تلك العبقرية والتّمكن.

مما يدفعنا لتوظيف تلك القرائن على ما ورد مخالفا للقاعدة في النصوص النثرية في أبحاث أخرى.

ويظهر لي من تخريج النّحاة لشواهد الترخّص في العلامة الإعرابية في باب النواسخ وغيرها من أبواب النحو مما لا يسعنا الإحاطة بها في هذا البحث بكونها لغة لقوم أو

قبيلة، ظهور مستوى آخر للغة هو دون المستوى الرسمي المشترك بين جميع القبائل– والتي نزل بها القرآن الكريم، وكانت لغة الشعر والمحافل – يكثر فيها الترخّص بالعلامة الإعرابية حال وضوح المعنى وأمن اللبس وحصول الفهم.

٢- رفع خبر ما العاملة عمل ليس:

بني غُدَانَة مَا إِن أَنْتُم ذَهَبٌ وَلَا صريفٌ وَلَكِن أَنْتُم الخزف[٢٥]

وهو شاهد جمهور النحاة على إبطال عمل ما عمل ليس إذ زيدت بعدها أنْ، والحق أنه من باب الترخّص بالعلامة العربية؛ لإغناء عدة قرائن معنوية ولفظية في إيضاح المعنى النحوي؛ بدليل ورود رواية أخرى للبيت بنصب (ذهب)[٢٦].

وخرّج الجمهور رواية النّصب على أنّ (إنْ) نافية مؤكدة لـ (ما)[٢٧].

دراسة الشاهد على ضوء نظرية تضافر القرائن:

بتوظيف تلك القرائن نجد جملة منها قد أغنى عن العلامة الإعرابية، وتحديد المعنى النحوي للسياق.

قرينة معنوية (الإسناد): وهي علاقة تفيد إسناد الخبر إلى الاسم بين اسمين مع جملة من القرائن اللفظية التي تقطع بذلك المعنى.

قرائن لفظية:

الأداة: والتي يقتضي ضمّها للجملة اسما وخبرا مع إفادة النفي، يؤيده الربط بالعطف بالذم في الشطر الثاني، ولكن أنتم الخزف.

الرتبة: وقد جاء ت كلمة ذهب في ترتيبها المحفوظ خبرا لـ لا.

المطابقة: بين الاسم والخبر في الجمع والتذكير.

الصيغة: فكلا (أنتم) و(ذهب) يصح من حيث صيغة الاسمية الحكم بكون الأول اسم لا والثاني خبر لها.

مما يرجح قول من قال على جواز إعمالها حتى مع زيادة إنْ بعدها، وعدم اعتباره شرطا مبطلا لعمل لا عمل ليس، وإنما هو من باب التّرخص بالعلامة الإعرابية؛ لوضوح المعنى بغيرها من القرائن.

وإثبات رواية النصب وعدم إنكارها.

قرائن الترخّص في الرتبة:

١- تقديم خبر ما على اسمها:

قال الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُم إذ هم قريش وإذ ما مِثْلَهُم بشر[٢٨]

يرفض النّحاة الاستشهاد بهذا البيت على إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها (ما مِثْلَهُم بشر)، وردّهم عليه بوجوه عدة[٢٩] منها.

إنكار رواية النصب وأن الرواية الصحيحة هي برفع مثل، والحكم عليه بالشذوذ.

وأن (مثل) مبني على الفتح وليس منصوبا لاكتسابه البناء من المضاف إليه، أو هي نعت لمحذوف تقديره مكان كأنه قال: وإذا ما بشر مكانا مثل مكانهم.

وأنها لغة لبعض العرب وهي لغة الشاعر، وتكلّم بها عند الحجازيين دون أن يعرف شرطها.

دراسة الشاهد على ضوء تضافر القرائن:

بالنظر إلى القرائن نجد أن ما عاملة ورواية النصب للبيت صحيحة، وقد ترخّص الشاعر بالرتبة؛ لإغناء غيرها من القرائن المعنوية واللفظية.

قرينة معنوية: الارتباط الإسنادي بين اسمين (مثل) و(بشر).

المفيد لنفي البشرية عنهم بعد ضم ما للجملة.

قرائن لفظية:

الأداة: التي تطلب الاسمين معمولين لها في إرادة النفي بعد ضمّها للجملة.

العلامة الإعرابية: بنصب مثل على الخبر لـ ما.

فهي في هذا البيت إحدى القرائن اللفظية التي تنوب عن الرتبة، وتتضافر مع غيرها في إيضاح المعنى النحوي.

الربط: بالضمير في مثلهم بالمتحدث عنهم.

المطابقة: بين الاسم والخبر في الجمع والتذكير.

إن ما دعا القدماء لإنكار رواية النّصب، والحكم بشذوذها وقصرها على لغة، أو التّأويل لها بتقديرات بعيدة ترد عليهم(٣٠)، هو ما أشرت إليه سلفا من هيمنة العامل، وإشارة بوصلته إلى تخطئة الكثير من الصور الملفوظة رغم فصاحة قائليها، كهذه الصورة على رواية النصب؛ إذ أن ما – وفقا لمعيارية العامل عند القدماء – عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله موقعه الأساسي من الاسم، ولم يفصل عنه.

٢- وكذا تقديم معمول الخبر في مثل ما سنورد من شواهد فيما سيأتي:

تقديم معمول خبر كان في قول الشاعر:

قنافذ هدّاجون حول خبائهم بما كان إيّاهم عطية عوّدا(٣١)

يرفض البصريون الاستشهاد بهذا البيت على جواز تقديم معمول خبر "كان" وهو "إياهم" على اسمها، وهو "عطية"، وو ليس بظرف أو جار ومجرور، وتقدمه هذا جائز على رأي الكوفيين(٣٢)، وأما البصريون الذين لا يجيزون ذلك فأوّلوا البيت عدة

تأويلات[٣٣]:

أنه من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس عليها.

أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية: مبتدأ وجملة "عودا": خبره، وجملة "عطية عودا" في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم في هذه الحال معمول الخبر على اسم كان.

أن "ما" اسم موصول مجرور محلًا بـ "ما". و"كان" زائدة، وجملة "المبتدأ والخبر": صلة للموصول، لا محل لها.

أن اسم "كان" ضمير مستتر يعود على "ما" الموصولة، وجملة "المبتدأ والخبر" في محل نصب خبر "كان"، وجملة "كان وما دخلت عليه": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد على هذا التوجيه، والذي قبله محذوف، والتقدير: بما كان عطية عوَّدَهُمُوه.

دراسة الشاهد على ضوء نظرية تضافر القرائن:

قرائن عدة تتضافر على جواز تقديم معمول الخبر على اسمها كما في هذا البيت؛ وضوح المعنى وبيانه.

قرينة معنوية: التخصيص (التعدية): هي قيد الإسناد المُفهِم لمعنى الحدث الذي يشير إليه الفعل عوّد مع الضمير إياهم.

قرائن لفظية:

الصيغة: إذ أن الضمير من ضمائر النصب؛ مما يبين مفعوليته للفعل عود.

الربط: بالضمير إياهم بالمتحدث عنهم بما في حيز كان من اسم وخبر (الجملة الفعلية).

المطابقة: بين إياهم بالمتحدث عنهم بما في حيز كان من اسم وخبر (الجملة الفعلية).

العلامة الإعرابية: علامة الرفع في عطية تبين عن كونه اسما لكان، مما لا يقتضي تقديرا آخر (تقدير ضمير الشأن)، وعدم التقدير أولى مع وجوده ما يصلح لفظا ومعنى أو القول بزيادتها.

والقول بتضافر القرائن معنوية لفظية وفي إغنائها عن الرتبة في إيضاح المعنى يُغنى عن تخريجات كثيرة تُرَدُ على من قال بها، كزيادة كان مع وجود اسمها وخبرها، وتقدير ضمير الشأن مع وجود اسمها ورفعه، وعدم التقدير أولى.

ومثل هذا البيت:

باتتْ فؤاديَ ذاتُ الخالِ سالبةً فالعيشُ إنْ حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ[٣٤]

"ذات الخال" اسم "بات"، سالبة. خبره، وفيه ضمير مستتر، هو فاعله، يعود على ذات الخال، وفؤادي: مفعول به مقدم على عامله، وهو قوله: سالبة، وهنا لا يجوز دعوى

زيادة "بات" ولا إضمار اسمها مرادا به الشأن؛ لظهور نصب الخبر "سالبة"؛ لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد.

يضاف إليه مع ما مرّ من قرائن في الشاهد قبله قرينة العلامة الإعرابية بنصب سالبة.

وقوله:

لئن كان سَلمى الشَّيْبُ بالصَّدِّ مُغْرِيًا لقد هَوَّن السُّلْوانَ عنها التَّحَلمُ[٣٥]

واعتمادا على قرينة العلامة في إغنائها عن الرتبة، قال النّحاة:

"ولا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور النّصب في الخبر فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل"[٣٦].

قرائن الترخّص في الأداة:

١- حذف النافي مع أخوات كان:

قول خُداش بن زُهير:

وأبرحُ مَا أدام الله قومِي بِحَمْد الله منتطقاً مجيداً[٣٧]

أَي: لَا أَبْرَح.

وهو شاهد للنّحاة على حذف النّافي مع كون الناسخ بلفظ المضارع دون أن يتقدمه قسم شذوذا، واعتباره عن بعضهم ضرورة لايقاس عليها.

وَقيل: لَا حذف، وَالْمعْنَى: أزول عَن أَن أكون منتطقاً مجيداً أَي: صَاحب نطاق وجواد مَا أدام الله قومِي.

فَإِنَّهُم يكفونني ذَلِك. انْتهى[٣٨].

دراسة الشاهد على ضوء نظرية تضافر القرائن:

في البيت قرائن عدة معنوية ولفظية تتضافر وتغني عن قرينة الأداة في وضوح المعنى وإرادة النفي.

قرينة معنوية: الإسناد بين الاسم والخبر ارتباط معنوي يفيد معنى ملازمة الخبر للاسم بدخول أبرح بالنافي المقدر ترخّصا.

وقولهم: لا حذف وأن المعنى: أزول عَن أَن أكون منتطقاً مجيداً أَي: صَاحب نطاق وجواد مَا أدام الله قومِي، فيه من المخالفة لمعنى البيت مع صراحته الواضحة، حتى قال: "وَدَعوى عدم الْحَذف تعسف وَقع فِي أَشد مِمَّا فر مِنْهُ"[٣٩].

قرائن لفظية:

العلامة الإعرابية: بنصب منتطقا ومجيدا على أنه خبر لـ أبرح، فهو فعل ناسخ يفيد مع النافي المقدر المحذوف ترخصا معنى الاستمرارية.

المطابقة: بين الاسم (الضمير المستتر أنا) والخبر (منتطقا) يفيد أيضا في تقدير النافي المحذوف ترخّصا بدلالة هذه القرائن.

وقد أغنت القرينة المعنوية الإسنادية بين المبتدأ والخبر عن حذ النافي من (تنفك) في وضوح المعنى (استمرارية السماع بمن يهلك قبله حتى يكون هو)، مع ما أضافته القرينة المعنوية علاقة النسبة لحرف الجر حتّى – انتهاء الغاية – في الشطر الثاني في قول الشاعر:

تَنفَكُ تَسمعُ ماحَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتى تَكونَه[٤٠]

٢- تخفيف أنّ المشددة:

قول كعب بن زهير:

بأنْك ربيع وغَيْث مَريع وأنْك هناك تكون الثِّمالا[٤١]

وهو شاهد عند النحاة على ظهور اسم إنْ المخففة؛ إذ أنها إذا خُفِفت لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن، وهذا البيت شاذ وضرورة شعرية [٤٢].

وقد أجازه بعضهم[٤٣].

دراسة الشاهد على ضوء نظرية تضافر القرائن:

قرائن عدة تتضافر في معنوية ولفظية في وضوح المعنى الوظيفي النحوي وهو توكيد وصف الممدوح بالربيع، وقد خففت إنّ ترخصا؛ لإغناء غيرها من القرائن في السياق على إرادة هذا المعنى

قرينة معنوية: الإسناد لإسناد بين الاسم والخبر ارتباط معنوي يفيد معنى المدح.

قرينة العلامة الإعرابية: كون الضمير الواقع اسما لإن من ضمائر النصب، ورفع ربيع على الخبرية لها، فهي إن المشددة تُرُخِّص فيها بالتخفيف.

قرينة المطابقة: بين الاسم والخبر كلاهما مفرد مذكر، وقد أشار إليها الفارضي بقوله: "ولَا تسمَى هذه الكاف ضمير شأن؛ لأنَّ الخبر مفرد فِي قوله: (بأنْك ربيع) (٤٤).

قرينة الصيغة: كون الاسم من ضمائر النصب "الكاف".

وفي إغناء تلك القرائن عن قرينة الأداة المخففة تخفيفا خاصة مع إرادة الوزن، توجيه جديد للشاهد يختلف عما ما ورد عند معظم النحاة فهو شاهد من شواهد التّرخص في الأداة، وليس لظهور اسم إنْ المخففة.

وفي قول الفرّاء في تَفْسِيره من سُورَة الْحجر عِنْد الْكَلَام على حذف نون الْوِقَايَة:

"وَقد خففت الْعَرَب النُّون من أَن الناصبة ثمَّ أنفذوا لَهَا عَملهَا وَهِي أَشد من ذَا".

قَالَ الشاعر:

فلو أَنْكِ فِي يوم الرخاء سألتني فراقَكِ لَمْ أبخل وأنت صديق

فما رُدَّ تزويج عَليه شهادة وما رُدَّ من بعد الْحَرار عَتِيقُ

وقال آخر ما يؤيد هذا التّوجيه للبيت:

لقد علم الضَّيْفُ والْمُرْمِلُونَ إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهبَّتْ شَمَالا

بأنْك الربيعُ وغيث مَرِيع وقدْمًا هناك تكون الثِّمَالا"(٤٥)

الخاتمة:

ما حُكم عليه بالشذوذ من شواهد ورد السماع بها عن فصحاء لم يكن تخطئة لها من قبل النحاة القدماء، وإنما المراد مخالفتها لقوانين منهجها التعليمي لمن ليسوا من أهلها، إذ هي من شواهد الترّخص في قرائن المعنى، ومما يحتاج إلى عبقرية العربي وفطرته اللغوية السليمة.

- في توظيف نظرية تضافر القرائن معنوية ولفظية، وإغناء بعضها عن بعض في وضوح المعنى ما يثبت صحة كثير من الروايات المرفوضة، وقبول صور التراكيب المختلفة التي عدّها القدماء من الشذوذ؛ لمخالفة القاعدة والتي اتخذت من بوصلة العامل والعلامة الإعرابية تفسيرا يكاد يكون فرديا في دراستها؛ بقصد تقنين القواعد لمن ليسوا من أهلها.
- في توظيفها أيضا ما يلغي ما اشترطه النحاة من شروط في إعمال بعض الأدوات الناسخة.
- في توظيفها أيضا ما يؤيد رأي الفريق الكوفي، ولا يعيب عليهم توسعهم في الروايات وقبولها.
- كل ما اضّطر إليه الشعراء من ضرورات هي من باب الترّخص في بعض القرائن، وإغناء بعضها عن بعض في أمن اللبس وظهور المعنى.
- في تخريج النّحاة لشواهد الترّخص في العلامة الإعرابية بكونها لغة لقوم من العرب؛ ما يكشف عن مستوى آخر من اللغة هو دون اللغة الرسمية المشتركة بين جميع القبائل – لغة النماذج العليا ونصوص المحافل– يكثر فيها الترّخص بالعلامة الإعرابية حال ظهور المعنى وأمن اللبس.

التوصيات:

أملي أن نكمل مثل هذا التوظيف على ما تبقى من الشواهد شعرا ونثرا، ففي دراستها بهذه الكيفية نظرة شاملة وآلية جديدة في تحديد المعاني النحوية وتفسير المقصود للعلاقات بين المفردات في السياق، والتعليل للخروج عن القاعدة بإغناء قرينة تدل على المقصود بأخرى، وكم الشواهد في بطون الكتب النحوية بحاجة لمثل هذا التوظيف.

الهوامش

(١) اللغة معناها ومبناها بتصرف ٢٣٢

(٢) اللغة معناها ومبناها ص١٩٢

(٣) المرجع السابق ص١٩٥

(٤) مقال القرائن النحوية واطّراح العامل ص ٤٧

(٥) المرجع السابق نفسه

(٦) اللغة معناها ومبناها ص٢٠٠

(٧) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٥٧٨/٤

(٨) اللغة معناها ومبناها ص ٢٠٧، مقال القرائن النحوية واطّراح العامل ص ٤٧

(٩) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٧ مقال القرائن النحوية واطراح العامل ص ٥٠

(١٠) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٠

(١١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٢ مقال القرائن النحوية واطّراح العامل ص ٤٧

(١٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢١٥

(١٣) مقال القرائن النحوية واطّراح العامل ص ٤٩

(١٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٠

(١٥) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٣، القرائن النحوية واطراح العامل ص ٤٠- ٤١

(١٦) أوضح المسالك ٣٦٧/١

(١٧) الخصائص ١٠٠/١، والمنصف ٢٢٧

(١٨) الخزانة ٣٠٤/٥، وشرح ابن عقيل ١٧٣/١ ومغني اللبيب ٣٥/١

(١٩) مغني اللبيب ٣٥/١، همع الهوامع ١٥٦/٢

(٢٠) الكتاب ٢٨٤/٢

(٢١) همع الهوامع ١٥٧/٢

(٢٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٧

(٢٣) ينظر المنصف لابن جني ٢٧٧، والخصائص ١٠٠/١

(٢٤) سورة طه (٦٣)

(٢٥) في الخزانة ٧٣/٤، أوضح المسالك ١٧٤/١،

(٢٦) هي رواية ابن السكيت، ينظر المراجع السابقة

(٢٧) همع الهوامع ١١٢/٢، وانظر: المراجع السابقة

(٢٨) في الكتاب ٦٠/١، والحزانة ١٣٣/٤

(٢٩) بنظر المراجع السابقة، وشرح التصريح ١٩٨/١، وأوضح المسالك ٢٧١/١، ومغني اللبيب ١/ ٨٢، وشرح الأشموني ٢٥٧/١

(٣٠) ينظر التذييل ١٤٨/٩، والخزانة ١٣٣/٤

(٣١) في الخزانة، وشرح التسهيل ٣٧٣/٨، والمقتضب ٤/ ١٠١، وأوضح المسالك ٢٤٥/١

(٣٢) ينظر المراجع السابقة

(٣٣) ينظر المراجع السابقة

(٣٤) في الخزانة ٢٦٩/٩، شرح التصريح ١٩٠/١

(٣٥) في الخزانة ٢٣٩/٤، التذييل والتكميل ٢٧٢/٤، شرح الأشموني ٢٣٩/١.

(٣٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٨١/٣ لناظر الجيش

(٣٧) في الخزانة ٢٤٣/٩، والتذييل والتكميل ١٢٠/٤، وهمع الهوامع ١، ٤١٢، شرح الأشموني ٢٢١/١

(٣٨) ينظر المراجع السابق

(٣٩) شرح الأشموني ٢٢١/١

(٤٠) في الخزانة الأدب ١٠/ ٩٩؛ الإنصاف ٢/ ٨٢٤؛ ١/ ١١١.

(٤١) في الخزانة ٣٥٢/٤، وشرح التصريح ٣٣٠/١، والإنصاف ٢٠٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣؛ وأوضح المسالك ٣٥٧/١، وشرح الأشموني ٢٣٠/١

(٤٢) ينظر المراجع السابقة

(٤٣) ابن ما لك وأبو حيان ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠/٢، وارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣
(٤٤) ينظر شرح الفارضي على ألفية ابن مالك ٥٤٠/١
(٤٥) معاني القرآن للفراء ٩٠/٢

قائمة المراجع والمصادر:

١. ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ)، **الخصـــائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢ هـ)، **المنصـف، شـرح كتاب التصـريف لأبي عثمان المـازني**، دار إحياء التراث القديم، الطبعـة: الأولى في ذي الحجـة سـنـة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.
٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصـري (المتوفى: ٧٦٩ هـ)، **شـرح ابن عقيل على ألفيـة ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م.
٤. أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ – ٧٤٥ هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د. حســن هنداوي، دار القلم بدمشــق (الأجزاء ١ – ٥) – دار كنوز إشــبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ – ٢٢)، الطبعة: الأولى، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م).
٥. أبو حيـان محمـد بن يوســف بن علي بن يوســف بن حيـان أثير الـدين الأنـدلســي (ت ٧٤٥ هـ)، **ارتشـاف الضـرب من لسـان العرب**، تحقيق وشـرح ودراسـة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضـان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
٦. جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، **أوضـح المسـالك إلى ألفية ابن مالك**، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف، وسَمّى عَمَلَه: مصـباح السـالك إلى أوضـح المسـالك، راجعه: يوسـف الشـيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.
٧. حسان، تمّام. **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٨. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصـــري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، **شـرح التصـريح على التوضـيح أو التصـريح بمضـمون التوضـــيح في النحو**، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٩. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد الســلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٠. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين الســيوطي (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شــرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

١١. عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

١٢. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: المحقق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

١٣. العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م.

١٤. علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، **شرح الأشـــموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

١٥. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (المتوفى: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى، د.ت.

١٦. **القرائن النحوية واطّراح العامل** – مقال مجلة اللسان العربي – المغرب ١٩٧٤م–١٣٩٤هـ – الناشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٧. كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي ســعيد الأنباري النحوي (٥١٣ – ٥٧٧ هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**،

وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م

١٨. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد - د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

١٩. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٠. محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

References:

1. Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān (392 H), *Al-Khaṣā’iṣ*, Taḥqīq: Muḥammad ‘Alī al-Najjār, Al-Hay’ah al-Miṣriyyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, Al-Ṭab‘ah al-Rābi‘ah.
2. Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān (392 H), *Al-Munṣif, Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li-Abī ‘Uthmān al-Māzinī*, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-Qadīm, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā fī Dhī al-Ḥijjah Sanah 1373H - Aghusṭus Sanah 1954M.
3. Ibn ‘Aqīl, ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Raḥmān al-‘Aqīlī al-Hamdānī al-Miṣrī (Mutawaffā: 769 H), *Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfiyyat Ibn Mālik*, Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd [T. 1392 H], Dār al-Turāth - Al-Qāhirah, Dār Miṣr lil-Ṭibā‘ah, Sa‘īd Jawdat al-Saḥḥār wa-Shurakāhu, Al-Ṭab‘ah: Al-‘Ishrūn 1400H - 1980M.
4. Abū Ḥayyān al-Andalusī (654 - 745 H), *Al-Tadhīl wa-al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tashīl*, Taḥqīq: Dr. Ḥasan Hindāwī, ‘Adad al-Ajzā’: 22, Dār al-Qalam bi-Dimashq (Al-Ajzā’ 1 - 5) - Dār Kunūz Ishbīliyā bi-al-

Riyāḍ (Al-Ajzā’ 6 - 22), Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā, (1418 - 1445 H) = (1997 - 2024 M).

5. Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf ibn ‘Alī ibn Yūsuf ibn Ḥayyān Athīr al-Dīn al-Andalusī (T. 745 H), *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab*, Taḥqīq wa-Sharḥ wa-Dirāsah: Rajab ‘Uthmān Muḥammad, Murāja‘ah: Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, Maktabat al-Khānjī bi-al-Qāhirah, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā, 1418 H - 1998 M.
6. Jamāl al-Dīn, Abū Muḥammad, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ‘Abd Allāh ibn Yūsuf, Ibn Hishām (T. 761 H), *Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik*, Ḥaqqaqahu wa-‘Allaqa ‘alayhi: Barakāt Yūsuf Habūd, wa-Sammā ‘amalahu: Miṣbāḥ al-Sālik ilā Awḍaḥ al-Masālik, Rāja‘ahu: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Baqā‘ī, Dār al-Fikr lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ – Bayrūt.
7. Ḥassān, Tammām. *Al-Lughah al-‘Arabiyyah Ma‘nāhā wa-Mabnāhā*, Al-Hay’ah al-Miṣriyyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, Al-Ṭab‘ah al-Thālithah, 1985M.
8. Khālid ibn ‘Abd Allāh ibn Abī Bakr ibn Muḥammad al-Jurjāwī al-Azharī, Zayn al-Dīn al-Miṣrī, wa-Kāna yu‘raf bi-al-Waqqād (T. 905H), *Sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw*, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah - Bayrūt - Lubnān, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā 1421H- 2000M.
9. Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar al-Hārithī bi-al-Walā’, Abū Bishr (T. 180H), *Al-Kitāb*, Taḥqīq: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Al-Qāhirah, Al-Ṭab‘ah: Al-Thālithah, 1408 H - 1988 M.
10. ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (T. 911H), *Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘*, Taḥqīq: ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, Al-Maktabah al-Tawfīqiyyah – Miṣr.

11. ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar al-Baghdādī (T. 1093H), *Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-‘Arab*, Taḥqīq wa-Sharḥ: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Al-Qāhirah, Al-Ṭab‘ah: Al-Rābi‘ah, 1418 H - 1997 M.
12. ‘Abd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ‘Abd Allāh Ibn Yūsuf, Abū Muḥammad, Jamāl al-Dīn, Ibn Hishām (T. 761H), *Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārīb*, Taḥqīq: al-Muḥaqqiq: Dr. Māzin al-Mubārak/ Muḥammad ‘Alī Ḥamd Allāh, Dār al-Fikr – Dimashq, Al-Ṭab‘ah: Al-Sādisah, 1985M.
13. Al-‘Allāmah Shams al-Dīn Muḥammad al-Fāraḍī al-Ḥanbalī (T. 981 H), *Sharḥ al-Imām al-Fāraḍī ‘alā Alfiyyat Ibn Mālik*, Taḥqīq: Abū al-Kumayt, Muḥammad Muṣṭafá al-Khaṭīb, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Lubnān – Bayrūt, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā, 1439 H - 2018 M.
14. ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Īsá, Abū al-Ḥasan, Nūr al-Dīn al-Ushmūnī al-Shāfi‘ī (T. 900H), *Sharḥ al-Ushmūnī ‘alā Alfiyyat Ibn Mālak*, Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah Bayrūt- Lubnān, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā 1419H-1998M.
15. Al-Farrā’, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād ibn ‘Abd Allāh ibn Manẓūr al-Daylamī (d. 207 AH), Ma‘ānī al-Qur’ān, edited by: Aḥmad Yūsuf al-Najātī / Muḥammad ‘Alī al-Najjār / ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī, Al-Dār al-Miṣriyyah lil-Ta’līf wa al-Tarjamah – Egypt, First Edition, n.d.
16. Al-Qarā’in al-Naḥwiyyah wa-Iṭrāḥ al-‘Āmil - Maqāl Majallat al-Lisān al-‘Arabī – Al-Maghrib 1974M-1394H - Al-Nāshir al-Munaẓẓamah al-‘Arabiyyah lil-Tarbiyyah wa-al-Thaqāfah wa-al-‘Ulūm.
17. Kamāl al-Dīn, Abū al-Barakāt, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Sa‘īd al-Anbārī al-Naḥwī (513 - 577 H), *Al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn*, wa-bi-

Ḥāshiyatihi: "Al-Intiṣāf min al-Inṣāf" li-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd [T. 1392 H], Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā 1424 H - 2003M.

18. Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, Ibn Mālik al-Ṭā’ī al-Jayyānī, Abū ‘Abd Allāh, Jamāl al-Dīn (T. 672 H), *Sharḥ Tashīl al-Fawā’id*, Taḥqīq: Dr. ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid - Dr. Muḥammad Badawī al-Mukhtūn, Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-I‘lān, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā (1410 H - 1990 M).
19. Muḥammad ibn Yazīd ibn ‘Abd al-Akbar al-Thamalī al-Azdī, Abū al-‘Abbās, al-Ma‘rūf bi-al-Mubarrad (T. 285H), *Al-Muqtaḍab*, Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Uẓaymah, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.
20. Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad, Muḥibb al-Dīn al-Ḥalabī thumma al-Miṣrī, al-Ma‘rūf bi-Nāẓir al-Jaysh (T. 778 H), *Sharḥ al-Tashīl al-Musammá "Tamhīd al-Qawā‘id bi-Sharḥ Tashīl al-Fawā’id"*, Dirāsah wa-Taḥqīq: A. D. ‘Alī Muḥammad Fākhir wa-Ākharūn, Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-Tarjamah, Al-Qāhirah - Jumhūriyyat Miṣr al-‘Arabiyyah, Al-Ṭab‘ah: Al-Ūlā, 1428 H.